

من فقه مدرسة  
أهل البيت

# السُّرْعِيَّةُ فِي وِلَايَةِ الْمُصَوِّمِينَ عليهم السلام

## المصدر والكدالات

٢



كاظم قاضي زادة  
تعريب: عباس الاسدي

### ٢ - دليل السنة

تمسك عبد الرزاق بروايتين لنفي السلطة السياسية للنبي ﷺ ، وبغض النظر عن اسانيد مثل هذه الروايات فإن مما لا شك فيه أن عبد الرزاق قد اخطأ تفسير هاتين الروايتين ؛ ففي الرواية الاولى التي قال فيها ﷺ حينما اخذت رجلاً قام بحضرته رعدة شديدة ومهابة : «هون عليك فإني لست بملك ولا جبار» ، لم يقصد النبي ﷺ نفي حقيقة السلطة السياسية ، لأنه والحال هذه ليس هناك من دليل على خوف الشخص ، بل لا داعي لمراجعته له ؛ لأن من يفتقد للسلطة السياسية والقدرة لا يراجع لقضاء الحاجة .

والمراد في هذه الرواية نفي طبع الملوك والجبابة ؛ إذ اراد النبي ﷺ وهو في ذروة قدرته السياسية - حيث إن طبيعة القدرة وسوابق اصحابها تجر الناس للجوء إلى التصنع والتهيب - أن يتحدث إليه الناس دون مهابة ووجل ، ويبين أن حقيقة الشخصية السياسية

القوية ليست إلا شخصية مسؤولة امام الله والأمة تؤدي تكليفها في خدمة الناس .

ولامير المؤمنين عليه السلام خطبة في صفين ردّ فيها على من افراط في الثناء عليه ، وقال : «فلا تكلموني في بما تكلم به الجبابرة ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند اهل البادرة ، ولا تخالطوني بالمصانعة ، ولا تظنوا بي استئثقالاً في حق قيل لي ولا التماس اعظام لنفسي»<sup>(١)</sup> .

(١) نهج البلاغة، خ ٢١٧، تحقيق صبحي الصالح .

والرواية الثانية أيضاً لا تنطوي على دلالة تنفي جعل منصب الولاية للنبي عليه السلام وبصرف النظر عن صحة الرواية أو ضعف سندها ، فإنها تدل على أن العبودية اقرب إلى التواضع ، وأن النبي عليه السلام يفضل أن يتنزّه عن ملك الدنيا حينما لا تكون في عنقه أية مسؤولية ، وقد أمضى أكثر من نصف فترة رسالته دون زعامة ، ولكن هل يمتنع عنها عليه السلام حينما يتوفر المناخ المناسب للقيام بالمسؤولية في تطبيق الدين ؟

من ناحية ثانية - وباستثناء بعض الافكار المضطربة وغير المنقحة لعبد الرازق - يعتقد حتى الذين يشاطرونه في طريقة تفكيره الزعامة السياسية للنبي عليه السلام . إذن فمضمون هذه الرواية لم يتحقق من وجهة نظر هؤلاء ايضاً ، مما يجعل صحة مضمونها عرضة للتشكيك إذا لم نأخذ بالمعنى الذي ذكرناه .

رد على تحليل السيرة الحكومية للنبي عليه السلام (السنّة العملية)

يرى البعض كما تقدّم أن مصدر الشرعية في السلطة السياسية للنبي عليه السلام هو الأمة ، وأن حكومته كانت ديمقراطية قامت على اساس البيعة التي ذكرها القرآن الكريم في سورة الفتح ، وأن الله تعالى رضي عن المؤمنين على بيعتهم هذه ؛ وعليه فإنه عليه السلام لم يكن ليهاجر إلى المدينة ويجاهد الكفار ويتصرف في شؤون الأمة ، وكان عليه أن

ينصرف إلى ابلاغ الرسالة لو لم تبايعه الأمة على الزعامة السياسية .  
إنه إذن الحظ الحسین للأمة وللدين ، حيث انتشر الاسلام بهذه  
السرعة عبر هذه البيعة ، بينما لم يكن للأئمة الاطهار عليهم السلام والأمة  
المعاصرة لهم هذا الحظ إلا فترة قصيرة ، كما أن امير المؤمنين عليه السلام لم  
يكن يستحق الخلافة والزعامة طوال السنوات الخمسة والعشرين  
التي التزم فيها الصمت لأن الأمة لم تبايعه على هذا المنصب .

هذه مستلزمات هذا التحليل التي قد تلقى ايضاً قبولاً عند البعض  
ممن يتبنون هذا الرأي ، إلا إنها مرفوضة بتاتا من لدن مفكري  
المجتمع الاسلامي وبخاصة الشيعي . والتحليل المقتضب التالي حول  
حكم النبي صلى الله عليه وآله والبيعة له وكذلك فترة الأئمة الاطهار عليهم السلام ، قد يساعد  
على ازالة مثل هذه الاوهام ، ويلقي المزيد من الضوء على هذا البحث .

#### مصدر القدرة السياسية للنبي صلى الله عليه وآله

اقترن تشكّل القدرة السياسية للنبي صلى الله عليه وآله برضا عامة المسلمين ،  
ففي السنوات الثلاثة عشرة التي سبقت الهجرة لم يكن أساساً معنى  
للسلطة السياسية للمسلمين الذين كانوا يتعرضون لتهديد اهل مكة  
واذا هم . وكان النبي صلى الله عليه وآله بوصفه زعيماً دينياً للمسلمين يفكر بطرق  
تدفع عن المسلمين اذى الكافرين ، وكانت اقتراحاته واوامره تلقى اذناً  
صاغية بين اتباعه ، فالهجرة إلى الحبشة ، وتعيين زعيم للمهاجرين ،  
والموافقة على طلب العودة من ديار الهجرة ، والاستقرار في شعب  
ابي طالب وتعيين اسلوب المقاومة السياسية والاقتصادية هناك  
وغير ذلك من الامور التي اتخذت ابعاداً سياسية واجتماعية ، كلها  
كانت بقيادة النبي صلى الله عليه وآله ، وبعضها كان بأمر صريح من الوحي كهجرة  
النبي صلى الله عليه وآله من مكة ولجوئه إلى الغار .

وتهيأت اجواء الحضور النبوي في المدينة ايضاً على اساس  
الترحيب الذي ابدته قبيلتها المهمتان الاوس والخزرج وحلفهما

الدفاعي مع النبي ﷺ ، ورغم أن بيعة العقبة الاولى انحصرت في عدد ضئيل وفي الشؤون الدينية وحسب<sup>(٢)</sup> ، تضاعف العدد خمس مرات تقريباً وأصبح سبعين شخصاً في بيعة العقبة الثانية التي وقعت في السنة التالية وقبل الهجرة بسنة ؛ إذ بايعوا على الدفاع عن النبي ﷺ كما تضمنت البيعة أموراً أخرى تلازم بمجموعها الزعامة السياسية للنبي ﷺ ، ولذا اعتبر بعض الكتاب هذه البيعة بيعة على ولاية النبي ﷺ وامارته<sup>(٣)</sup> .

وقد قال ﷺ في هذه البيعة بعد ذكره لآيات من كتاب الله ودعوته إلى الاسلام : «أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم»<sup>(٤)</sup> . عندئذٍ تحدث بعض وجوه المدينة في القبول بشروط البيعة ، والدفاع الكامل عن النبي ﷺ ، وطلبوا منه ألا يدعهم إن أظهره الله ، فأجابهم ﷺ : «بل الدم والدم والهدم والهدم . أنا منكم وأنتم مني ، احارب من حاربتكم واسالم من سالمتم»<sup>(٥)</sup> .

ومن أجل الجمع والتوفيق بين النظام القبلي ووحدة المدينة سياسياً ، دعا النبي ﷺ أهل المدينة إلى اختيار اثني عشر نقيباً ليصبحوا دليل قومهم وحلقة الوصل بينهم وبينه ﷺ ، فتم ذلك وانتخب من بينهم اسعد بن زرارة نقيب النقباء<sup>(٦)</sup> .

من ناحية ثانية كانت المدينة مهياً تماماً لاستقبال زعيم محايد بالنسبة لقبيلتي الاوس والخزرج ، وهو منصب كان مُعداً قبل طرح فكرة الهجرة لعبد الله بن أبي ، وهو رغم كونه احد اشرف الخزرج حظي باحترام القبيلتين ؛ لأنه لم يشارك في معاركهما التاريخية (بعثات) . وأعد له تاج الامارة ، غير أن الحظ لم يحالفه ، وفشل المخطط بعد أن أبدت مجموعة من الخزرج رغبتها في الدخول إلى الدين الاسلامي<sup>(٧)</sup> .

والحق أن عوامل عدة تضافرت لتجعل من النبي ﷺ صاحب

(٢) بنود بيعة العقبة الاولى مماثلة لبنود بيعة النساء التي ورد ذكرها في سورة الفتح، راجع: ابن هشام، السيرة النبوية ٤٧:٢، بيروت، دار احياء التراث العربي .

(٣) راجع، محمد مهدي الآصفي، بيعت از منظر فسقه تطبيقي، كيهان انديشه، العدد ٦٢: ٧٧ .

(٤) ابن هشام، السيرة النبوية ٥٥: ٥٦ .

(٥) نفسه، قال ابن قتيبة : كانت العرب تقول عند عقد التحف والجوار: دمي دمتك وهدمي هدمك، أي ما هدمت من الدماء هدمته

(٦) الترمذي، تاج العروس ٢٩٧:٤، بيروت، دار الهداية.

(٧) ابن هشام، السيرة النبوية ٥٥: ٥٦ .

سلطة قوية ومقتدرة وخارقة ، قبل أن يتساءل الناس عن مصدر الشرعية في سلطة النبي ، وهل هي مأخوذة عن الأمة أم مستمدة من الله تعالى ، ومن تلك العوامل الظروف السياسية والاجتماعية المساعدة آنذاك ، والشخصية البارزة الفذة للنبي ﷺ والوعود التي احتوتها الكتب المسيحية حول ظهور هذا النبي الخاتم .

ولنا أن نلاحظ في عصرنا الحاضر مثيلاً لسلطة النبي السياسية ، في السلطة السياسية التي امتاز بها الامام الخميني ، فقد كان الملايين من عشاقه رهن اشارته وطوع بنانه ، رغم أنه لم يتم انتخابه بالطريقة الرسمية المتداولة ، كما أنه لم يبايع رسمياً بواسطة اهل الحل والعقد .

ولهذا لم يواجه النبي ﷺ أية مشكلة في شرعية سلطته ، كما أنه لم يجد من يعارضه بشكل جاد في مجتمعه الاسلامي الذي اسسه وفي اطار دولته . وبالنسبة لتنفيذ القرارات ، فإنه ﷺ بذل عناية خاصة في آلية اتخاذ القرارات المهمة ، معتمداً أسلوب الاستشارة كاساس في التصميم ، فكان القرار يتخذ إما بموافقة معارضية أو اعتماد رأي الاغلبية (٨) .

بلحاظ هذه الحقيقة لا يمكن الاستنتاج من تحليل السيرة أن النبي ﷺ كان ينفذ ولايته على اساس منصبه الالهي ، أو على اساس بيعة الأمة ورضاهم ؛ ذلك أن المنصب الالهي في الولاية لا يعني بأي حال من الاحوال أن يمتنع النبي ﷺ عن اخذ البيعة من المسلمين ؛ خصوصاً وأنه ﷺ كان محاطاً بتهديدات كثيرة ، ويريد أن يهاجر من بلده ويواصل نشر رسالته في المدينة اعتماداً على عدد قليل من اصحابه .

بيعات اخرى في عهد النبي ﷺ

في سورتي الفتح والممتحنة اشارتان لبيعتين أخريين حصلتا في

(٨) الشاهد على ذلك القرار الذي اتخذه النبي ﷺ اعتماداً على رأي شباب الانصار، وليس رأيه الخاص حول الاستراتيجية العسكرية في غزوة احد .

### فترة الهجرة :

الاولى: بيعة الرضوان التي جرت اثناء صلح الحديبية (في السنة السادسة للهجرة) ، وفيها بايع المسلمون النبي ﷺ على الثبات على رواية ، وعدم الفرار على رواية أخرى<sup>(٩)</sup> ، وهي بيعة تنص على الجهاد والثبات في الحرب ، ولا علاقة لها بالامارة والخلافة ، ولهذا ليس من الصحيح ما قيل من دلالة هذه الآية الكريمة على أن حكومة النبي هي حكومة منتخبة من قبل الأمة<sup>(١٠)</sup> .

والثانية: التي صرّح بها القرآن وذكر بنودها هي بيعة النساء ، وحصلت اثناء فتح مكة (في السنة الثامنة للهجرة) . حيث أقبل الناس بعد الفتح على النبي يبائعونه ويعلنون له عقد الولاء ، ولما حلّ دور النساء بعد الرجال في اعلان البيعة ، نزلت الآية الثالثة عشرة من سورة الممتحنة ؛ وفي هذه البيعة فقرات مماثلة لما جاء في بيعة العقبة الاولى<sup>(١١)</sup> .

ومهما يكن ، فإننا نستنتج من هاتين البيعتين ، اضافة إلى بيعتي العقبة الاولى والثانية ، والبيعات الانفرادية الاخرى التي كان يقدم عليها المسلمون الجدد ، ما يلي :

أولاً: مفهوم البيعة لا يتطابق بالضرورة مع المفهوم العصري للانتخابات السياسية ، حيث جرت البيعة في حالات عديدة لا وجود للتمثيل والسياسة فيها .

ثانياً: رغم أن البيعة هي عبارة عن عقد بين طرفين ، إذ تتعهد الأمة فيها بالثبات على الشريعة والطاعة ، ويتعهد الطرف الآخر (النبي أو غيره) بعدم التخلف عن أداء المسؤولية أو الوعود الاخرى المعطاة ؛ رغم ذلك فإن الاقوى في البيعة هو طاعة الأمة وقبولها بالزام نفسها على ما جاء به النبي ، وفي هذا يقول ابن الاثير في تعريف البيعة : «وفي الحديث أنه قال ﷺ : ألا تباعونني على الاسلام؟ هو عبارة عن

(٩) راجع: تفسير مجمع البيان للطبرسي ٥ : ١١٧ ، قم، مكتبة آية الله المرعشي .

(١٠) راجع: حكمت وحكومت: ١٦٨ .

(١١) عدم الشرك وترك السرقة والزنا وقتل الاولاد وعدم الاتيان ببهتان وعدم معصيته ﷺ في معروف .

(١٢) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثار ١ : ١٧٤، قم، اسماعيليان .

المعاقدة عليه والمعاهدة ، كأن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه واعطاه خالصه نفسه وطاعته ودخيلة امره» (١٢) .

ثالثاً: يمكن أن تتحقق البيعة في الحالات التي يكون الالتزام فيها شريعياً حتى لو لم تتحقق البيعة أصلاً ، وهذا يعني أن مجرد تحقق البيعة لا يعني عدم وجود الالتزام من ناحية أخرى غير البيعة .

وعليه ففي حالة ثبوت البيعة الرسمية تاريخياً في بداية الحكم النبوي - حتى وإن كان أكثر مما نُقِل - فإننا لا يمكن أبدأً أن نعتبر هذه البيعة مبنئاً للشرعية .

إن المشكلة الاساسية التي وقع فيها اصحاب الرأي القائل بكون حكومة النبي ﷺ انتخابية ، هي الجهل بالآيات التي تتحدث عن الولاية ولزوم اتباع النبي ﷺ أو تجاهلها ، مع أن هذه الآيات التي تفرض على الأمة الطاعة المطلقة للنبي ﷺ ، لا تترك مجالاً للشك بأن مصدر ولايته ﷺ هو الله عن طريق الوحي .

وإذا تركنا آيات الولاية جانباً ، فهناك العديد من الآيات والروايات التي تعتبر القضاء حقاً للنبي والوصي ، وتعلن أن قضاء من دونه باطل وصاحبه شقي لو كان في قبال قضاء النبي ﷺ أو دون اذنه (١٣) ، وهذه الآيات والروايات تثبت - على الأقل - منصب القضاء للنبي ﷺ .

والسؤال هنا: هل منصب القضاء هو جزء من الرسالة؟ وإذا لم يكن كذلك فكيف يجيزون لانفهم حصر منصب النبي ﷺ في الرسالة؟

مبدئياً يعتبر القضاء نوعاً من الولاية والحكومة ، خصوصاً إذا أُلحقت بها لوازمها نحو المجازاة والحد والتعزيز وغيرها ، ولا يمكن تفكيك الولاية الكبرى عن هذه الولاية ، ومن جهة أخرى كان المسلمون في عصر صدر الاسلام لا يرون ضيراً في تدخل الدين والوحي الالهي في كليات الشؤون الحكومية ، بل حتى جزئياتها

(١٣) راجع: الحر العاملي، وسائل الشيعة ١٨، ابواب صفات القاضي، بيروت، دار احياء التراث العربي .

المتعلقة بالسياسة والحرب ، ولهذا كان بعض المخالفين لخطط النبي ﷺ العسكرية يسألون قبل الإدلاء بأرائهم عن كون هذه الخطط نازلة من قبل الله ، أو أن النبي ﷺ ارتأها شخصياً على أساس المحاسبات الاعتيادية : « ابن اسحاق ... أن الحباب بن المنذر بن الجموح قال : يا رسول الله ، رأيت هذا المنزل ؟ أمنزلاً انزلك الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه ، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ قال : بل هو الرأي والحرب والمكيدة ، فقال : يا رسول الله ، فإن هذا ليس بمنزل فانهض بالناس حتى تأتي ادنى ماء من القوم فننزله ، ثم نغور ما وراءه من القلوب ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماءً ، ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون ، فقال رسول الله : لقد اشترت بالرأي» (١٤) .

(١٤) ابن هشام، السيرة  
النبوية ٢: ٢٢٢.

مصدر القدرة السياسية لامير المؤمنين ﷺ والمنصب الولائي للأئمة ﷺ

مما يبعث على الأسف أن يزعم البعض أن الحكم لم يكن حقاً للأئمة الاطهار ﷺ ، وأنهم حصلوا على هذا الحق برهة من الزمن حينما اقبل الناس على البيعة لهم ، وعرض هذا البعض تحليلات تفيد أنهم ﷺ اعتزلوا السياسة .

لا ادري كيف فسّر اصحاب هذا الرأي الآيات النازلة ، في غدير خم، وماهو المراد من الآية : ﴿ بلغ ما انزل إليك ﴾ (١٥) ، وماهو الامر المهم الذي أعلنه النبي ﷺ في واقعة غدير خم التاريخية ، والذي يساوي عدم ابلاغه عدم ابلاغ الرسالة ، وماهي هذه المسألة المهمة التي آمن فيها الله نبيه ، وبشره بقوله : ﴿ والله يعصمك من الناس ﴾ بأنه سيتغلب على الفتن المحتملة .

(١٥) المائدة : ٦٧ .

وقبل حادث الغدير ماذا كانت تعني التصريحات العديدة التي أدلى بها النبي ﷺ حول وصاية أمير المؤمنين ووزارته وخلافته ، منذ أن



(١٦) ابن الاثير الجزري.  
الكامل في التاريخ ١: ٥٨٦.  
بيروت، دار الكتب العلمية.  
(١٧) نفس المصدر.

نزلت الآية ﴿وأنذر عشيرتک الأقربین﴾ حتى مرضه ووفاته ﷺ ؟  
فحينما نزلت هذه الآية دعا النبي عشيرته وقال : «أيکم يوازرنی علی هذا الامر علی أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيکم» (١٦) ، فبايعه امير المؤمنين ﷺ من بين قومه ، فقال ﷺ : «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيکم فاسمعوا له واطيعوا» (١٧) ، فماذا يعني الأمر بطاعة امير المؤمنين ﷺ غير إعمال ولايته وزعامته للمجتمع الاسلامي ؟  
وعلى أية حال فإن رأي الشيعة في تنصيب امير المؤمنين واولاده المعصومين للولاية ، اوضح من أن نكتب حوله في هذا المقال اكثر من ذلك .

ومما يلفت للنظر هنا ايضاً أن الامام علياً ﷺ وفقاً للرأي المطروح لم يفقد حقاً ، لكن نظرة عابرة إلى خطبه وكلماته تكفي لأن نكتشف أن حقه قد اغتصب وتراثه قد نُهب ، وبهذا الصدد يكفيننا الالتفات إلى الخطبة الشقشقية التي تقدم لنا تحليلاً مختصراً وشاملاً لفترات الخلافة التي سبقتة ، فهو ﷺ يقول فيها بصراحة : «أما والله لقد قمصها فلان وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرضى ، ينحدر عني السيل ولا يرقى إلي الطير ... فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى ، أرى تراشي نهياً» (١٨) .

(١٨) نهج البلاغة، ج ٣.

ومن المناسب هنا ذكر المناظرة التي جرت بين الامام علي ﷺ والاشعث بن قيس ، حيث تكشف عن رأيه ﷺ حول الحكومة الدينية ومنصب الولاية الالهية . «عن اسحاق بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن آباءه ﷺ قال : خطب امير المؤمنين خطبة بالكوفة ، فلما كان في آخر كلامه قال : إني لأولى الناس بالناس ، ومازلت مظلوماً منذ قبض رسول الله عليه السلام ، فقام الاشعث بن قيس لعنه الله فقال : يا امير المؤمنين ، لم تخطبنا خطبة منذ قدمت العراق إلا وقلت : والله إني لأولى الناس بالناس ، ومازلت مظلوماً منذ قبض

رسول الله ﷺ! ولما ولي تيم وعدي، ألا ضربت بسيفك دون ظلامتك؟ فقال له امير المؤمنين عليه السلام: يا بن الخمارة، قد قلت قولاً فاستمع، والله ما منعني الجبن ولا كراهية الموت، ولا منعني ذلك إلا عهد أخي رسول الله ﷺ، خبرني وقال: يا ابا الحسن إن الأمة ستعذر بك وتنقض عهدي، وإنك مني بمنزلة هارون من موسى، فقلت: يا رسول الله، فما تعهد إلي إذا كان كذلك؟ فقال: إن وجدت اعواناً فبادر إليهم وجاهدهم، وإن لم تجد اعواناً فكف يدك واحقق دمك حتى تلحق بي مظلوماً، فلما توفي رسول الله ﷺ اشتغلت بدفنه والغراغ من شأنه، ثم آليت يميناً أني لا ارتدي إلا للصلاة حتى اجمع القرآن، ففعلت، ثم اخذت بيد فاطمة وابني الحسن والحسين، ثم درت على اهل بدر واهل السابقة فناشدتهم حقي ودعوتهم إلى نصري، فما اجابني منهم إلا أربعة رهط: سلمان وعمار والمقداد وابوذر، وذهب من كنت اعتضد بهم على دين الله من اهل بيتي، وبقيت بين خفيرتين قريبي العهد بالجاهلية عقيل والعباس» (١٩).

(١٩) العلامة المجلسي، بحار الانوار ٢٩: ٤١٩ - ٤٢٠، دار الرضا.

وسيرة سائر الأئمة عليهم السلام أيضاً تدل على أنهم وإن لم يتسلموا الحكم غالباً، فإنهم لم يعترفوا مطلقاً بشرعية السلطات المعاصرة لهم التي كانت تتسلم زمام الامور في البداية بالقهر والغلبة، ثم تكسب بمرور الزمن رأي الاكثورية بالدعاية، ولم يمتنع الأئمة الاطهار عن أعمال الولاية ضمن الدوائر الممكنة. أما رفض الامام الصادق عليه السلام التعاون مع أبي مسلم الخراساني، وعدم تعاونه بصورة مباشرة مع زيد بن علي بن الحسين، فإن ذلك ناجم إما عن عدم ايمانه بجذوى الاستراتيجية المتبعة، أو عدم صلاح حضوره المباشر في المواجهة العسكرية، ولهذا اعتبر زيدا شهيداً في عداد الشهداء الذين قتلوا إلى جنب النبي ﷺ وعلي والحسن والحسين عليهم السلام (٢٠).

ولم يكن الامام الصادق عليه السلام يرى أنصاراً موثوقين ومستعدين للجهاد والأطاحة بالسلطة الظالمة، فهو عليه السلام يقول حينما اعترض سدير

(٢٠) «إن عمي كان رجلاً لدنياً وأخرتاً. مضى والله عمي شهيداً كمشهداء استشهدوا مع رسول الله ﷺ وعلي والحسن والحسين صلوات الله عليهم»، راجع: عيون اخبار الرضا ١: ٢٥٢، قم، طوس.

(٢١) الكافي ١٤٢:٢.

الصيرفي على قعوده وسكوته عن الدولة الغاصبة : «والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود» (٢١).

يقول سدير إنه احصى بعد الصلاة الجداء فوجدها سبعة عشر رأساً.

وفي هذا دلالة على أن الأئمة الاطهار عليهم السلام كانوا اهل جهاد ، وكانوا يرون أنفسهم أصحاب الحق في الحكم الذي اغتصبه الآخرون . وما يلفت النظر هنا تحليل السيد بازرگان حول سيرة الأئمة الاطهار الذي عرضه في كلمة له سنة ١٩٦٢ ، وهو تحليل حبذوا وتمت مقارنته مع تحليله في محاضراته الأخيرة : «ينقسم أئمتنا - حسب التصور المتداول لدى الشيعة - إلى مجموعتين : الاولى : التي اعتزلت الخلافة والحكم والسياسة ، والاخرى : التي تدخلت في السياسة ؛ ويدخل ضمن المجموعة الاولى الامام الرابع إلى الامام الحادي عشر ، في حين اقتترنت حياة الأئمة الثلاثة الأوائل بالحكم والسياسة كل بطريقته الخاصة .

فقد كانت حياة امير المؤمنين عليه السلام بعد اسلامه من ليلة مبيته إلى المهمات التي اوكلها إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إلى الغزوات التي شارك بها ، إلى التزام البيت ، واخيراً إلى فترة خلافته التي استمرت خمس سنوات ، مليئة بالفعاليات الاجتماعية والعسكرية والسياسية بمقياس ذلك الزمن . كما أن الامام الحسن عليه السلام استلم الخلافة ثم صالح عليها ، فيما وقف سيد الشهداء عليه السلام رأساً وبشدة وسط المعترك السياسي واستشهد .

ولكن الحقيقة أن الأئمة في المجموعة الاولى ايضاً لم يعتزلوا ابداً أمر الأمة والسياسة حسب التعبير المعاصر ، وإنما عُزلوا عن ذلك ، ولم يكونوا محايدين أو عاطلين أو مستسلمين ، وإنما كانوا يبلّغون لامرهم ، ويبعثون الدعاة ، ويصدرون التعليمات اللازمة ، ويقومون

بمهمة التربية ، وبخلاصة فإنهم كانوا يجاهدون ، فالشيعة على حد تعبير السيد الطالقاني والشيخ المطهري كانت أساساً اقلية مجاهدة يقودها ويوجهها الأئمة الاطهار عليهم السلام .

وبسبب خشية الخلفاء الامويين والعباسيين من زعامة ورواج فكر ومذهب اهل البيت واتباعهم ، وجهوا كل هذه الضربات إليهم وإلى الشيعة بشكل عام ، سواء بالقوة أو بالخدعة والحيلة .

ولم يجر كل ما جرى على الأئمة واولادهم واتباعهم من الشيعة من تهديد وملاحقة وسجن وقتل إلا بسبب الخلافة والحكم أي السياسة ؟ وإلا لا يتعرض أحد لمن هو محايد وعاطل» (٢٢) .

(٢٢) بازركان، مرز ميان  
دين وعلوم اجتماعي: ١٢ -  
١٣، طهران، شركت  
سهامي انتشار .

### ٣- الرد على الأدلة الاخرى

#### ١- النظام السياسي في العصر النبوي

انكر علي عبد الرزاق وجود نظام سياسي متسق في عهد النبي صلى الله عليه وآله ؛ ليثبت فكرته في فصل الدين عن الحكم . ومع أننا نعترف بجهلنا للمعلومات التاريخية الكاملة عن العصر النبوي ، لا سيما وأن المؤرخين بدأوا في كتابة سيرة النبي في القرن الثاني ، مما أدى إلى فقدان الكثير من المعلومات الدقيقة حول السياسات التي أتت آنذاك، إلا إننا نرد هنا بطريقتين على تلك الفكرة :

أولاً- لا يمكن لحكومة غير منسجمة ومجموعة تفتقد للاركان السياسية اللازمة أن تحقق انتصارات سياسية وعسكرية مهمة ، لكن النبي صلى الله عليه وآله باعتراف الجميع حقق في سنوات حكمه العشرة في المدينة انتصارات سياسية وعسكرية باهرة ليس لها نظير ؛ فهل بالأمكان إنجاز كل ذلك دون وجود نظام سياسي ودفاعي متناسق ومحدد ؟ .

ثانياً- رغم احتمال ضياع خصوصيات الحكم النبوي ، تقييد الوثائق والشواهد الموجودة أن سياسة النبي صلى الله عليه وآله اتسمت بنظام منسجم

وتركيب مناسب ، وهو نظام اشار القرآن الكريم إلى بعض اركانه ، ومنها الجهاز القضائي والدفاع والشؤون المالية ، فضلاً عن ذلك فإن بحوث المحققين في هذا المجال توصلت إلى نتائج مناسبة وجيدة لا يسعنا ذكرها الآن لضيق المجال .

## ٢- عدم امكان اشتمال الدين على السياسة

الاشكالية القديمة الاخرى التي تطرح حول قدرة الدين على الاستجابة لمتطلبات العصر، هي نفي امكانية اشتمال معارف الدين الكلية على تفاصيل السياسة في كل عصر .

وجواباً على هذه الشبهة ينبغي القول : إذا صحت هذه الاشكالية فهي تُثار حول العصور التي تلي عهد النبي ﷺ ، ولكن ما الضير في أن يقدم الدين الكامل توجيهاته العامة التي تحتاجها المجتمعات الانسانية إلى يوم القيامة ، وإلى جانبها يطرح بعض التفاصيل لعصر نزول الوحي ؟

كما أن هناك اجوبة عديدة لاشكالية العلاقة بين الدين الثابت والمتغيرات الزمنية ، نكتفي هنا بالاشارة إلى واحدة من تلك الرؤى التي تتعلق خاصة بالسياسة . يقول مؤلف كتاب دراسات في ولاية الفقيه : «اعلم أن اكثر التشكيلات السياسية والولائية إنما تعرضت الشريعة الاسلامية لاصولها واحكامها الكلية ، وتركت تفاصيلها لولي الامر في كل عصر يحددها حسب تغير حاجات المسلمين ، والشرائط والامكانيات الزمانية والمكانية» (٢٢) .

(٢٢) الشيخ حسين علي المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه ٢: ٧٦٧.

## ٣- المصالحة وامتناع الأئمة عليهم السلام عن الحكم

الدليل المطروح تحت هذا العنوان هو أعمّ من المدّعى مع قياس غير متكافئ :

أولاً: إن معنى المصالحة على منصب الرسالة هو تنازل النبي عن

استقبال الوحي ، ودعوته للنزول على ابي جهل و ابي سفيان مثلاً ؛ بسبب عداتهما وتعرضهما له ، وهذا بالطبع لا معنى له . أجل قد يتوقف النبي ﷺ عن ابلاغ الرسالة الالهية في المجتمع بسبب ممانعة اعدائه ، أو قد يسمح للآخرين في ظل بعض الظروف بالتبليغ لباطلهم ، كما كان الامر عليه ابان ايام الرسالة الاولى ، ولكن هذا لا يعني المصالحة على منصب الرسالة .

إذن فحتى لو تمت المصالحة على منصب الولاية والحكم - مع كونه منصباً الهياً - لا يصح القياس بينها وبين المصالحة على الرسالة.

ثانياً: إذا كان منصب الحكم الهياً ، وكانت الولاية مقررة من قبل الله تعالى للامام ، فكيف يمكن معالجة الظروف الخاصة التي عايشها الامام الحسن المجتبي عليه السلام والامام الرضا عليه السلام ؟ وايهما الأهم : حفظ منصب الولاية مدة قصيرة أم حفظ الدين على المدى البعيد ؟ وهل كان يبقى للإسلام والتشيع باقية لو أن الامام الحسن أصر على خوض المعركة مع معاوية واستشهد مع ثلة من اصحابه من اجل حفظ الولاية ؟

وكذلك فإن الامام الرضا عليه السلام كان يعلم بأن اقتراح الخلافة ماهو إلا غطاء لتحقيق اهداف مشؤومة في صالح الدولة العباسية ، وإلا فمن غير اللائق بامام المسلمين أن يمتنع عن قبول مسؤولية يستطيع بواسطتها أن يقضي على الظلم والجور العباسي ، حتى ولو كان الدين منفصلاً عن السياسة والحكم .

٤ - عدم تعميم الزعامة السياسية على الانبياء

هذا الدليل ايضاً لا يثير أساساً اشكالية حول اشتمال الدين الاسلامي على السياسة والحكم وذلك :

أولاً: أن أقصى ما يمكن أن يقال نتيجة لهذا الدليل ، أننا لا نرى هذا الرأي أي اشتغال الدين على السياسة بالنسبة للاديان الأخرى ، لكن يبقى ما هو المهم والمدعى وهو اشتغال الدين الاسلامي على السياسة .

ثانياً: لا دليل لدينا على أن جميع الاديان يجب أن تماثل الاسلام في جميع خصوصياته ، ولهذا قد لا تحتوي بعض الاديان السابقة على البعد الاجتماعي والسياسي .

ثالثاً: يجب أن نفرق بين الاحتراز من ادارة المجتمع ومن تطبيق الدين في المجتمع ، وبين عدم امكان التوصل إلى التطبيق والادارة ، وإلا فإن الاشكالية المطروحة تنطبق ايضاً على فترة مكة في اعوامها الثلاثة عشر .

ومن الضروري أن نشير في ختام المقال إلى وجود آراء مختلفة حول حدود تدخل الدين في السياسة والحكم ، وآلية انطباق التفاصيل السياسية لكل عصر مع الكليات الدينية التي طرحت في عصر التشريع ، رغم أنه لا يوجد اختلاف تقريباً في مبدأ اشتغال الدين على الحكم . ولا شك في أن حدود هذا التدخل وهذا الاشتغال تنطوي على أهمية خاصة ، وهو موضوع ينبغي اشارته ومعالجته ببحوث محققة أخرى .

\* \* \*